العرب
الخميس 2021/11/04
السنة 44 العدد 12230

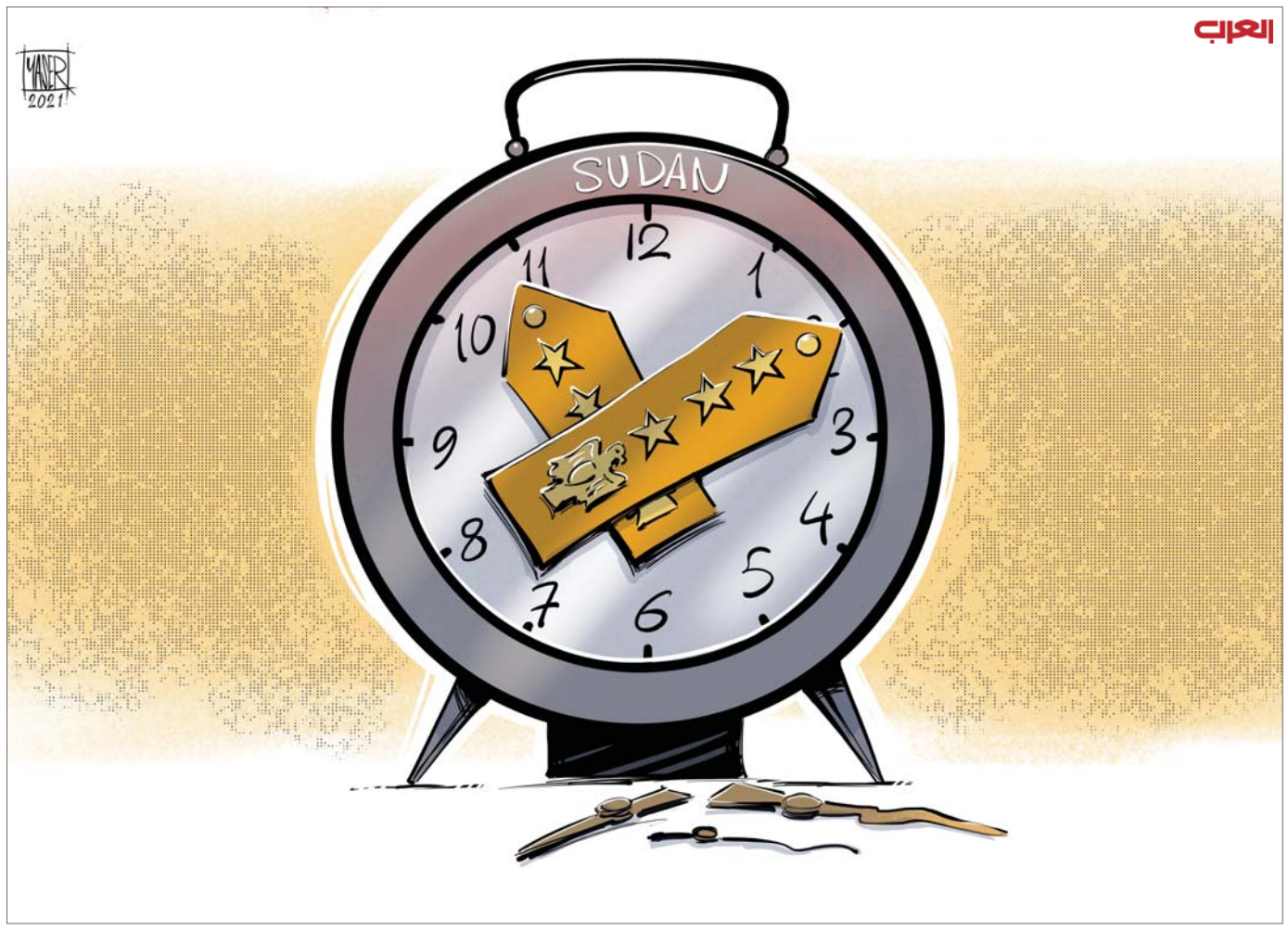

التونسيون يستحقون المصارحة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

يخصّص الرئيس التونسي قيس سعيّد جل وقته لقضايا السياسة والسياسيين، ويريد أن يفتح ملفات حيوية داخل قطاعات فعالة مثل القضاء. هذا مهمّ، ولكنه ليس كل المطلوب، فالشارع الذي انتفض يوم 25 يوليو ضد حكومة هشام المشيشي وطالب بمحاسبة الحزب الرئيسي المسيطر عليها، أي حركة النهضة، رفع شعارات رئيسية تخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهو الملف الذي فشلت فيه كل حكومات ما بعد الثورة.

وإذا كانت حكومة المشيشي والحكومة التي قبلها التي رأسها إلياس الفخفاخ قد برّرت إخفال هذا الملف بسبب وباء كورونا، فإن تراجعه سيكون فرصة وتحدّيا للرئيس وحكومته وإصلاحاته. صحيح أن الناس لا تزال تتفهم بعد مئة يوم على إجراءات 25 يوليو أن التركة كبيرة، وأن الفساد يغطي على كل شيء في مؤسسات الدولة، لكن الوقت يغيّر النفوس، وخاصة لدى الفئات الفقيرة التي اتسعت دائرتها سواء في المدن أو في الأرياف.

إن الدولة الفاعلة هي التي توسع خططها بالتساوي بين الملفات المختلفة.

يمكن أن يستمر اهتمام الرئيس سعيّد أو بعض مستشاريه بمواضيع السياسة مثل النتائج التي يفترض أن يفضي إليها تقرير محكمة المحاسبات وفرص حل ثلاثة أحزاب، وخاصة حزب حركة النهضة الإسلامية الذي يضعه قيس سعيّد كأولوية بسبب موقفه من 25 يوليو ونزاع الصلاحيات مع رئيس الحزب راشد الغنوشي منذ 2019.

لكن من الضروري أن توجد دائرة في الدولة مهتمة بالملف الاقتصادي والاجتماعي، والأمر هنا بالتأكيد لا يعني المتابعة الشخصية وإقرار مساعدات ظرفية للفئات الضعيفة، فهذا إجراء غير فعال من ناحية أنه يرهق كاهل الدولة إنْ تحوّل إلى تقليد في كل مناسبة دينية، ومن ناحية فهو لا يحل مشاكل الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى حلول دائمة، فضلا عن أن الإجراء لا يستطيع أن يصل إلى كل الناس المستحقة، فدائرة الفقر تتوسع بشكل مستمر في ظل ارتفاع الأسعار وعجز إجراءات الدعم الحكومية عن سدّ هذه الفجوة.

لأجل هذا لا بد أولا من مصارحة التونسيين حول الوضع الذي يعيشونه والمستقبل الذي ينتظرون خاصة في ما يتعلق بقدرة الدولة عن إعادة تصويب المعادلة. فالناس، التي تدعم قيس سعيّد إلى الآن وبنسب عالية كما تثبته استطلاعات الرأي، ترفع من سقف انتظارها، وترى أن رئيس الجمهورية يحمل في يده عصا سحرية، وأن المشكلة قد حلت لمجرد الإطاحة بمنظومة الفساد.

ونقطة المصارحة الرئيسية هي: هل صحيح أن الأموال المنهوبة بسبب الفساد سابقا ولاحقا قادرة على حل مشاكل تونس، وهي فكرة تثير الاطمئنان لدى فئات واسعة خاصة بعد الأرقام المبهرة التي يذكرها الرئيس سعيّد في خطاباته لإدانة المنظومة السابقة.

يمكن أن تكون المنظومة السابقة أو التي قبلها قد سرقت ونهبت البلاد بأرقام كبيرة، هذا وارد ومنطقي بسبب خطة ممنهجة لإضعاف الدولة وضرب الرقابة بما يسهل اختراق المؤسسات والتحكم بالقرار الرسمي، وهو أمر لا يتعلق فقط بالسياسيين، إنما يطول دوائر اقتصادية ومالية ذات نفوذ ساهمت بشكل فعال في هذه الخطة التي تتيح لها استفادة أكبر.

لكن الأهم أن نقدّم للناس الأرقام الحقيقية المسروقة وهل تقدر الدولة على استعادتها كلها أو بعضها، وهل هي فعلا قادرة على إخراج تونس من أزمتها، فالصمت لا يخدم الرئيس سعيّد ولا الحكومة الجديدة التي يفترض أن تأخذ مسافة عن رئيس الجمهورية وتتخلّص من ظله لتعمل ويقدر التونسيون على رؤيتها ورؤية أفعالها والاستماع لبرامجها وخططها لإخراج البلاد من النفق.

من المهمّ أن تخبر الحكومة التونسيين بكل التفاصيل حتى يضعوا أقدامهم على الأرض، فتونس في وضع صعب ولا تستطيع أن تستدين من المؤسسات الدولية بسهولة، وهي بحاجة إلى إصلاحات جذرية لتسوية وضعها

من واجب الحكومة أن تخرج للناس وتقدم المعطيات الدقيقة حول ميزانية الدولة ومدى قدرتها على إخراج البلاد من الأزمة، وتضع أهدافا بمدى قريب ومتوسط وبعيد حتى يكون الناس على بيّنة من مستقبلهم وحتى لا ينقلبوا عليها بشكل سريع ويصنفوها مثل الحكومات التي سبقتها كحكومة عاجزة.

أيا كانت شعبية الرئيس سعيّد، وأيا كان حماس الناس للانتقال السياسي الجديد الذي أراحهم من منظومة فاسدة وفاشلة ومرتبكة، فإنهم سيعودون بعد أشهر قليلة للتساؤل عن قدرة الرئيس وحكومته على تغيير واقعهم، ولن تفيد معهم سردية الهجوم على المنظومة السابقة، تماما مثلما استثمرت الطبقة الحاكمة بعد الثورة الهجوم على فترة حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، فقد ملّ الناس من الاتكاء على الماضي لتبرير العجز وغياب الأفق في البحث عن الحلول.

من المهم أن تقول حكومة السيدة نجلاء بودن كل الحقيقة الآن للتونسيين، أي ماذا نملك من تمويلات وماذا علينا أن نستدين به من الخارج وبأي شروط حتى يفهموا ما سرّ الإشارات الأخيرة من الرئيس سعيّد عن التقشف والاستعداد لمرحلة جديدة عنوانها الاعتماد على الذات.

الصدمة التي كانت مطلوبة لإسقاط المنظومة السابقة قد حصلت، والآن من المهم أن تخبر الحكومة التونسيين بكل التفاصيل حتى يضعوا أقدامهم على الأرض. فتونس في وضع صعب ولا تستطيع أن تستدين من المؤسسات الدولية المانحة بسهولة، وهي بحاجة إلى إصلاحات جذرية وعاجلة لتسوية وضعها.

وبعيدا عن الشعبوية، فتونس مجبرة على هذا المسار، وهو لا يتعلق فقط بزيادة في الضرائب، بل الأمر يأتي في سياق حزمة متكاملة عنوانها التقشف القاسي. فالحكومة مجبرة على رفع الدعم بشكل كامل وتحويل جزء منه إلى مساعدات اجتماعية قارة لفائدة الفئات الضعيفة، وهو ما يعني أن أسعار المواد الأساسية ستقفز مرات ومرات وتجرّ معها بقية الأسعار.

كما أنها مجبرة على وقف تيار التوظيف الذي كان العنوان الأبرز لسياسة العجز المالي، ووقف الزيادة في الرواتب والمزايا التي تفرضها المفاوضات الاجتماعية لفائدة مختلف الموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص، وهذا يعني أن فورة الزيادات والترقيات التي شهدتها العشرية الأخيرة يجب أن تتوقف، وأن تعيش البلاد هدنة اجتماعية فعلية قد تمتد لخمس سنوات على الأقل، وهذا هو محور شروط المساعدات الخارجية.

يذهب بعض الشعبويين إلى الاستهانة بمسار الالتجاء لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، مستعيرين شعارات قديمة عن الإمبريالية والاستغلال و"التحرر الوطني"، وهي مسائل شعورية لا تغني ولا تسمن من جوع، إذ يمكنك أن ترفع ما شئت من الشعارات للتنفيس عن النفس، لكن النهاية لن تكون سوى بطرق أبواب المؤسسات المانحة.

ومن المهم التأكيد أن الإيحاء بأن تونس ستجد حلولا لدى "أصدقاء وأشقاء" من هذه المنطقة أو تلك لن يحل المشكلة، فهؤلاء الأصدقاء مهما كان دعمهم لتونس وقيس سعيّد لن يقدروا على تقديم سوى ودائع تمكن البلاد من ضمانات تساعدها في الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية، لكنها لن تكون بديلا راهنا ولا مستقبلا.

إن التغيير الحقيقي له ضريبته، وإذا كانت تونس تسعى للخروج من عنق الزجاجة التي وضعها فيها حكم المبتدئين والفاشلين، فإن عليها أن تخرج من اللين إلى الشدة، وأن تقتنع مختلف المكونات الاجتماعية بما في ذلك النقابات أن المرحلة القادمة عنوانها هو ربط الأحزمة، وليس الاستمرار في الدلال واستضعاف الدولة.

النفط في سمائه والعراق فيه جوع

فاروق يوسف
كاتب عراقي

حين فُرض الحصار الدولي على العراق عام 1990 بعد احتلال الكويت كانت الغاية منه فرض ضغوط دولية على النظام من خلال تجويع الشعب العراقي. لم تكن تلك الوسيلة معلنة غير أن ما انتهى إليه الواقع من تداعيات فضحها. يومها استطاع النظام أن يحقق اختراقا عظيما من خلال اختراع الحصة التموينية. لولا ذلك الاختراع لكانت الأمور المعيشية قد تدهورت في وقت قياسي ولما استطاع النظام أن يصمد ثلاث عشرة سنة عصيبة إلى أن تم إسقاطه عن طريق الغزو العسكري الذي مهّد لقيام عراق جديد.

يومها كانت الدولة تتصف بالانضباط وكانت النزاهة سمة لا يمكن الاستخفاف بها أو المزاح من خلالها. لذلك نجحت خطة الحصة التموينية في إنقاذ فئات كثيرة من الشعب العراقي من السقوط في هاوية الجوع المباشر. ولو أن الأمور سارت على ذلك النحو المنضبط والمتقشف لما تدهورت الأوضاع المعيشية لتلك الفئات إلى الدرجة التي اندفعت معها تلك الفئات المحمية بالبطاقة التموينية إلى أسفل خط الفقر مدفوعة برياح السلوك المجاني للدولة التي صار يقودها صبيان الرئيس من حاشيته وأقربائه.

ما يعنيني هنا حقيقة أن العراق كان قد مرّ بظرف قاس نجا شعبه فيه من الجوع بفضل التفكير الوطني السليم والسلوك المنضبط بعد أن تم تصفير واردات الدولة المالية.

مقارنة بتلك المرحلة المعقدة يبدو ما يحدث اليوم في العراق نوعا من الجنون الذي لم يعد صفة استثنائية. فالعراق بلد مجنون على مستويات عدة ليس من بينها أن يتفتق ذلك الجنون عن إبداع في المجالات الثقافية التي عُرف من خلالها العراق وطنا للشعر والغناء.

أما ما يُصدم أن تعلن منظمة الأغذية الدولية العراق بلدا جائعا.

كانت الجملة التي قالها شاعره الكبير بدر شاكر السياب في قصيدته الشهيرة "أنشودة المطر" تقريرية ولم تكن نبوءة. "والعراق فيه جوع" غير أن التناقض الغرائبي يبدو جليّا اليوم ما بين عراق محاصر لم يكن جائعا وبين عراق ثري صار جوع شعبه واحدة من أهم علامات دولته الفاشلة.

ومما يدعو إلى السخرية أن الحكومة العراقية اختلفت مع منظمة الأغذية حول مفهوم الفقر وفي ما إذا كان ذلك الفقر يعني أن نسبة الجياع في العراق قد زادت من عدد الجائعين أم أنها خفضت أعدادهم.

ولأن المنظمات الدولية تعتمد على الوثائق الرسمية فقد كان تقرير منظمة الأغذية صادما. ما تقوله التقارير العراقية أن هناك أكثر من 30 في المئة من العراقيين هم تحت خط الفقر، أما الفقراء فإن نسبتهم تصل إلى 40 في المئة أو أكثر.

من وجهة نظر الحكومة العراقية التي لا تنكر أرقامها فإن الفقر متعدد ومتنوع وهو في أنواع منه لن يؤدي حتما إلى الجوع. أما أن يُعتبر العراق واحدا من أكثر الدول التي يهدد الجوع شعبها، فذلك يضرب على عصب سياسي لن يتمكن حكام العراق من التعامل معه إيجابيا.

صور الواقع لا تكذب. هناك اليوم عراقيون يبحثون عن غذائهم في المزابل. تلك حقيقة لا يمكن إنكارها. فهي ليست من صنع خيال معاد. لا تتعلق المسألة بفقر متعدد الأنواع، بل تتجاوزه إلى مرحلة تحت الفقر. وهي مرحلة يتساوى فيها الإنسان مع الحيوان السائب.

تقرير منظمة الأغذية الدولي يؤكد أن العراق يقع ضمن سبع دول هي الأكثر مجاعة في العالم. في الوقت نفسه يعلن العراق عن وجود فائض مالي يُقدر بـ16 مليار دولار. تناقض كارثي يصعب تصديقه، غير أن ما شهده العراق بعد 2003 من كوارث إنسانية يُدخل ذلك التناقض في سياق البنية المهشمة للدولة التي نخرها الفساد وليست لدى أي طرف من الأطراف التي سلمها الأميركان السلطة أي رغبة حقيقية في التراجع ولو قليلا عن مكتسباتها التي تحققت على حساب حق المواطن العراقي في الحصول على الغذاء والدواء والتعليم والمياه الصالحة للشرب والكهرباء وسواها من مفردات العيش الكريم.

صور الواقع لا تكذب، هناك عراقيون يبحثون عن غذائهم في المزابل هذه حقيقة لا يمكن إنكارها وهي ليست من صنع خيال معادٍ ولا تتعلق بفقر متعدد الأنواع بل تتجاوزه إلى مرحلة تحت الفقر

ثلث العراقيين جائعون لأن هناك طبقة من الأثرياء الجدد وجدت الطريق أمامها سالكة للاستيلاء على الجزء الأكبر من أموال العراق، أما ما يتبقى فإنه يوزع على شكل رواتب تبقي الموظفين في دوامة البحث عن حلول يغلب عليها طابع الفساد بعد أن تم تطبيعه اجتماعيا والقبول به ثقافيا وتمريره دينيا عن طريق فتاوى رخيصة.

في ظل ما يعيشه العراق من تجاذبات حزبية طائفية فليس من المتوقع أن يتراجع عدد الجائعين بل سيزداد حتما. ذلك لا يشكل عقبة أمام دعاة الإصلاح الذين يدافعون عن ديمقراطية لا تريد من الجائعين سوى أصواتهم من غير أن يحذروا العصف الذي يمكن أن تصدره تلك الأصوات ليمحقهم.

العراق بلد جائع. تلك جملة فجائعية غير أنها الفجيعة التي تمهّد للخلاص.